

الأثر المتبادل للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية دراسة قياسية لحالة الجزائر  
1990-2014.

The Mutual Impact of Foreign Direct Investment and International Trade  
A Case Study of Algeria 1990-2014

خروف منير/ ثوامرية ريم، جامعة قالمة، الجزائر.

تاريخ التسليم: (2017/10/23)، تاريخ القبول: (2017/11/30)

Abstract :

The objective of this study is to determine the degree of impact of foreign direct investment on international trade as well as the impact of international trade on foreign direct investment by dropping the case of Algeria during the period from 1990 to 2014.

We have used the linear regression models and Eviews software. The results showed that in Algeria, international trade and foreign direct investment did not have a significant impact. In other words, international trade did not affect foreign direct investment and vice versa and the volume of influence between them did not exceed a weak percentage.

**Key words:** Foreign Direct Investment, International Trade, Algeria Case Study, Mutual Impact.

ملخص :

تهدف هذه الدراسة الى معرفة درجة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية وكذا درجة تأثير التجارة الدولية على الاستثمار الأجنبي المباشر بإسقاط ذلك على حالة الجزائر وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014، وقد تم استخدام نماذج الانحدار الخطي وتطبيق برمجية Eviews. وأظهرت النتائج أن التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا تربطهما علاقة تأثير كبيرة، بمعنى أدق أن التجارة الدولية لا تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس وأن حجم التأثير بينهما لا يتجاوز نسبة مئوية ضعيفة.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، التجارة الدولية، دراسة حالة الجزائر، التأثير المتبادل.

## مقدمة:

لقد عرفت العلاقات الاقتصادية الدولية تطورات ملحوظة، حيث شهد العالم فترات من الانتعاش والنمو والتوسع في حجم المبادلات التجارية الدولية، والتي ساهمت بدورها في نمو حركة رؤوس الأموال وانتقالها بين الدول، وكون الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أداة محركة للنمو وكذا مصدر تمويل طويل الأجل كما أنه لا يشكل عبئا على الدول، فقد تسابقت الدول من أجل استقطاب أكبر قدر ممكن منه إلى بلدانها، عن طريق توفير جملة من الحوافز وكذا تهيئة الأرضية المناسبة لذلك، بما فيها تنويع هيكل تجارتها الدولية التي تعتبر حسب المستثمرين أهم مؤشر معتمد أثناء اتخاذهم لقرار الاستثمار من عدمه، فإذا كانت تجارة دولة ما مزدهرة شجع ذلك المستثمر الأجنبي على القدوم إلى ذلك البلد والعكس، وهذا ما يبين لنا علاقة التأثير المتبادل بين كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، وكون الجزائر من البلدان التي تسعى لتطوير اقتصادها فهي الأخرى قامت بوضع جملة من الإجراءات قصد استقدام رأس المال الأجنبي إلى أراضيها، وكذا العمل على تنويع اقتصادها والتوجه نحو التصنيع بدلا من الاستيراد، لذلك نلاحظ أن هناك تحسنا في ميزان المدفوعات وكذا في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر.

ولمعرفة إذا ما كان هذا التحسن في رصيد ميزان المدفوعات راجعا إلى تدفقات الرأس المال الأجنبي أم لا فلا بد لنا من دراسة طبيعة العلاقة التي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية للجزائر.

## 1. مشكلة الدراسة: مما تقدم يمكن لنا طرح الإشكالية على النحو التالي:

ماهي طبيعة العلاقة التي تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية؟ وماهي درجة تأثير كل منهما على الآخر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014؟

من هذا التساؤل الرئيس يمكن لنا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

-ماهي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

-هل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية هي علاقة تكاملية أم إحلالية؟

-هل هناك تأثير متبادل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في الجزائر؟

2. فرضيات الدراسة: للإجابة على التساؤلات المطروحة وقصد الوصول إلى النتائج المرجوة من

الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

-الفرضية الرئيسية:

-العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية هي علاقة تأثير متبادل، إلا أن درجة

التأثير بينهما بعد إسقاطها على حالة الجزائر ضعيفة لاتذكر.

**-الفرضيات الفرعية:**

- هناك العديد من المحددات التي يأخذها المستثمر بعين الاعتبار قبل اتخاذ قرار الاستثمار في بلد ما منها الاقتصادية، السياسية وحتى محددات متعلقة بتيسير الأعمال.
- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية تكاملية أحيانا كما يمكن أن تكون إحلالية أحيانا أخرى.
- لا يوجد هناك تأثير يذكر بين كل من الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية في الجزائر .

**3. أهمية الدراسة:**

- حادثة الموضوع وأهميته خاصة وأن الجزائر تسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وما ينتج عن ذلك من تحرير للتجارة الدولية وتشجيع لرؤوس الأموال الأجنبية.
- التحديات الكبيرة التي تواجه الجزائر خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط، وما ينتج عنه من ضرورة إيجاد حل بديل عن الصادرات النفطية بالجوء إلى الإنتاج الموجه نحو التصدير وتنويع الاقتصاد الوطني.

- تبني الجزائر سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وما يتطلبه ذلك من ضرورة بناء الأرضية الملائمة لذلك بما فيها تنويع اقتصادها.

**4. أهداف الدراسة:**

- إن موضوعنا يدور حول درجة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية والعكس في الجزائر، ومنه فإن هدفنا لن يخرج عن هذا المسار والذي يمكن إبرازه في العناصر التالية:
- التعرف على موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية.
- تحديد العلاقة النظرية والتطبيقية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية.

**5. هيكل الدراسة:**

- لمعالجة وإثراء الموضوع سوف نتطرق إلى ما يلي:
- المحور الأول:** التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية.
- المحور الثاني:** العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية.
- المحور الثالث:** دراسة قياسية لدرجة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية والعكس في الجزائر للفترة 1990 - 2014 .

**المحور الأول: التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية.**

- يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ومؤشر انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية في ظل سيادة ظاهرة العولمة وزيادة التحول نحو آلية السوق وتنامي حركة السلع والخدمات وتعاضم حجم التدفقات المالية، وعلى اعتبار

أن القطاع الخارجي هو القطاع المحرك للنمو داخل الدول وكذا الأداة المحفزة لدخول رؤوس الأموال الأجنبية، فلا بد أن للتجارة الدولية دور في التأثير على اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا على حجم هذه التدفقات.

#### أولاً- التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

**1 - ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:** اختلفت النظرة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي، حيث أصبح ينظر إليه على أنه يمكن أن يؤثر ليس فقط على مستوى الناتج الداخلي للفرد وإنما في معدل نمو هذا الناتج وذلك بعدما كان النيوكلاسيك لا يعولون كثيراً على إمكانية أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو الناتج في الأجل الطويل، حيث أن ذلك مرهون بتناقص الغلة في رأس المال الإنتاجي وأنه يمكن أن يؤثر على مستوى الناتج دون التأثير على معدله. (الأسج، 2005، ص5)، ويمكن أن يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر معدل نمو دخل الفرد في البلد المضيف، حيث أنه يعمل على التوسع في استخدام المواد المحلية الخام، واستخدام أساليب الإدارة الحديثة، السماح بدخول التكنولوجيات الحديثة بالإضافة إلى أن التدفقات الخارجية تسمح بتمويل العجز في الحساب الجاري، ولا يخفى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يترتب عنها أي مديونية ولا توجد التزامات بسداد مبالغ محددة في أوقات محددة كما في الدين الخارجي، إضافة إلى أنه يمكن أن يساعد في تنمية وتدريب الموارد البشرية وتحفيز الاستثمار في البحوث والتطوير.

أ- **تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:** هناك العديد من التعاريف التي حظي بها الاستثمار

الأجنبي المباشر نذكر منها ما يلي:

**تعريف مؤتمر التجارة والتنمية UNECTAD:** هو توظيفات لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين، وأنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة لمستثمر في بلد آخر يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الأصلي أو من بلد الإقامة، أيًا كان هذا المستثمر فرداً أو شركة أو مؤسسة

(Unectad, world investment report, 1999, p 267)

**تعريف المنظمة العالمية للتجارة:** هو الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما

(أم) بامتلاك أصل أو موجودات في بلد آخر (مضيف) مع وجود القدرة على إدارة ذلك الأصل (أبو قحف، 1989، ص ص 23-24)

**تعريف جون ديننغ:** عرفه على أنه يكتسب طبيعة مختلفة من حيث المبدأ مقارنة بالاستثمار

الأجنبي غير المباشر، فهو لا يعني وجود تصدير رأس مال خاص، أي في صورته المالية فحسب، وإنما يعني عادة صفقة كاملة تتضمن تنظيم إنشاء المشروعات، وتوريد التكنولوجيا والخبرات التنظيمية وتأهيل الكوادر (ميرونوف، 1986، ص92)

كما ويعرفه المحاسبون المكلفون بميزان المدفوعات الأمريكي بأنه كل التدفقات المالية إلى مؤسسة أجنبية أو كل حيازة جديدة لجزء من الملكية في مؤسسة أجنبية على شرط أن المقيمين في البلد المستثمر تكون لهم حصة هامة من ملكية هذه المؤسسة، قيمة هذه الملكية تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الو. م. أ. نجد أن الحيازة على 10% في مؤسسة ما من طرف المستثمر الأجنبي تكفي للتعريف الرسمي للاستثمار الأجنبي المباشر. (themas Peter,1996,p82)

ب- **خصائصه:** عديدة نوجزها فيما يلي:

- هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية.
- هو تحويل مالي لا ينجر عنه أي عبء مديونية.
- يتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات نظرا لاملاكها لاحتياجات مالية ضخمة. (هنا عبد الغفار، 2002، صص 13-14)

ت- **أنواعه:** يمكن أن نميز بين العديد من الأشكال للاستثمار الأجنبي المباشر، نذكر أهمها فيما يلي:

- الاستثمار المشترك.
- الاستثمار المملوك بالكامل.
- مشروعات عمليات التجميع.
- 1. الاستثمار في المناطق الحرة (خضر، 2004، ص7)
- 2 - **تعريف التجارة الدولية:** لقد تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الدولية بناء على الهدف من دراستها، حيث يمكن تعريفها كما يلي:
- التجارة الدولية هي فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية، وتتضمن الصفقات الاقتصادية ما يلي:
- ✓ تبادل السلع المادية.
- ✓ تبادل الخدمات.
- ✓ تبادل النقود.
- ✓ تبادل عنصر العمل (عبد الحميد، 2006، ص185)

تعرف التجارة الدولية بمفهومها الواسع على أنها المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث (سلع وخدمات، رؤوس أموال، انتقال الأشخاص) تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة (أبو قحف، 1993، صص 175-176)

- هي عملية تبادل السلع ماديا عبر الحدود السياسية للدولة إما داخلة إليها وتسمى الواردات أو الخارجة منها وتسمى الصادرات، كما تأخذ أيضا شكل الخدمات التي تؤدي من رعايا دولة إلى رعايا دولة أخرى، وتسمى الخدمات التي تؤدي إلى الغير بالصادرات غير المنظورة، وتسمى الخدمات التي يتم تلقيها من الغير بالواردات غير المنظورة(تومي، 2002، ص194)

### المحور الثاني: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية.

ركّزت معظم الأدبيات على أهمية التجارة كمحرك للنمو وعلى الروابط التجارية بين الأقاليم، في حين لم يركّز إلا القليل منها في السنوات الأخيرة على أهمية الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، وقد تولد هذا الاهتمام باعتقادنا بسبب اختلاف طبيعة التجارة بوجود الشركات متعددة الجنسيات، لأن التجارة عادة ما تتم من جهات مستقلة وباتجاهات مختلفة من الحدود الدولية تتعامل فيما بينها بواسطة السوق التامة والتي تعمل وفق العقلانية في تخصيص الموارد. ولكن في حين يتم تضمين وحدات الشركات متعددة الجنسيات تظهر إمكانات أخرى أهمها المنافسة بين هذه الشركات مما يؤثر على فرص التجارة المحتملة، وكذلك إمكانية تأثيرها على الأسعار بسبب حقيقة أن التجارة الدولية للشركات متعددة الجنسيات تتركز بشكل عال في المنتجات والخدمات في الأسواق غير التامة والتي تسود فيها اقتصاديات الحجم وإمكانات التعلّم بالعمل وبالأخص التكنولوجية غير الملموسة بشكل قوي، فضلا عن أن أكثر من 1/2 التجارة الدولية في السلع والخدمات تحدث بواسطة الشركات متعددة الجنسيات من كون نسبة كبيرة من هذا الحجم تحدث بين وحدات الشركة نفسها، لذا أصبح من الصعب وعلى نحو متزايد عدم أخذ أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يخص علاقته بالتجارة الدولية من الناحيتين النظرية والعملية.

**أولا- تأثير الصادرات على الاستثمار الأجنبي المباشر:** تعد الصادرات القوة الجديدة المحركة للنمو الاقتصادي في القرن 21 م وبشكل أساسي في قطاع التصنيع والخدمات، وذلك لأن الاستثمار الأجنبي يتجه إلى القطاع الإنتاجي الذي يكون فيه العائد الحدي أعلى مقارنة بسائر القطاعات الإنتاجية الأخرى. لقد أوضحت الدراسات التطبيقية في الدول النامية ارتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقق النمو الاقتصادي ونمو الصادرات في دول جنوب آسيا بصفة خاصة، وهذا ما يؤهلها للاندماج في عملية العولمة وتقسيم العمل الدولي.

ومن الفوائد التي تعود على التنمية الاقتصادية من جراء زيادة الصادرات أنه من خلال تنمية الصادرات يمكن للدول النامية أن تزيد من طاقة الاستيراد لديها، كما يمكن لهذه الدول الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولي ورفع كفاءة صناعتها الوطنية وقدرتها على المنافسة في السوق العالمية.

إن تشجيع الصادرات تؤدي إلى الاستفادة من فرص الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية، وبذلك يمكن أن يؤدي تشجيع الصادرات إلى تدعيم التخصص وإلى زيادة الإنتاجية، أيضا

فإن تشجيع الصادرات يعمل على فتح أسواق جديدة للمنتجات الوطنية وهذا ما يؤدي بالتالي إلى تنشيط الاستهلاك المحلي، لأن ارتفاع دخول المستهلكين يزيد من الطلب على السلع الأجنبية، وبذلك ينشط المنتجون ويحاولون مجارة المنتجين الأجانب ومن خلال نمو قطاع التصدير تظهر حوافز استثمارات جديدة محلية وأجنبية وتتاح الفرص لتوسيع نطاق الصناعات القائمة.

ويمكن لزيادة الصادرات أن تسهم بنشاط وفعالية في تحسين عملية نقل التكنولوجيا وبالطرق المختلفة سواء عن طريق جلب المعرفة الفنية أو المعدات الرأسمالية، وتتفاعل جميع العوامل المذكورة بقوة وتحفز على استثمارات إضافية وتشجع التصدير والاستهلاك أيضا، مما يؤدي إلى ارتفاع الناتج الوطني الإجمالي.

إن وجود ما يسمى بالآثار الإيجابية للتصدير يتوقف على حالة الاقتصاد الوطني ودرجة نموه ونوعية سياسة التنمية المتبعة (Perdersen,2001,p4- 10)

**ثانيا- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية:** عند دراستنا للآثار المترتبة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة على كل من المركز التجاري وميزان المدفوعات للدول المضيفة، لا بد أن نشير إلى نقطة مهمة وهي أن القضية الرئيسة التي تمثل محور اهتمام الدول النامية المضيفة في هذا الخصوص لا ترتبط بالآثار المترتبة على ميزان المدفوعات نتيجة لفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقدر ما ترتبط بالآثار المتوقعة على التجارة والحوادث أو الدخل الحقيقي للدول النامية. وعند الحكم على آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التجارة الدولية وميزان المدفوعات فإن هذا يستلزم إجراء تحليل ودراسة شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليها. ( التدفقات الداخلة، التدفقات الخارجة، العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات) (Pamonond,2001,p42-46)

لقد عرف عقد التسعينات تزايدا مستمرا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، حيث تتنافس مختلف الدول المتقدمة منها والنامية على جذب أعلى نسبة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتشير الإحصائيات إلى أن قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفعت من 202 مليار دولار عام 1990 إلى 1271 مليار دولار عام 2000 مما يعني أن هذا التدفق قد تزايد إلى 6 أمثال خلال هذه الفترة، وهو ما يمثل انعكاسا لأهمية هذه التدفقات الرأسمالية، بل أصبحت معدلات نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة تفوق معدلات النمو الداخلي لهذه الدول.

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية يكون من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات، التي طالما أثرت على حركة التجارة الدولية منذ القدم، حيث كانت متواجدة منذ القرن 17 م في شكل شركات استعمارية تجارية أمثال شركة الهند الشرقية الهولندية، وكذا شركة إفريقيا الغربية البريطانية في القرن 19 م، كما نجد أن البعض يرجع نشاط الشركات متعددة الجنسيات إلى القرن 9 قبل الميلاد من خلال نشاط الفينيقيين في البحر المتوسط، وكذا نشاط تجار المدن الإيطالية في

العصور الوسطى. ولكن الملاحظ أن نشاط هذه الشركات تزايد ونما خلال القرن العشرين وبالضبط بعد ع 2.

والجدير بالذكر أن الشركات متعددة الجنسيات هي القاطرة الحاملة للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، فقد أعتبرت أيضا المسؤولة عن الشطر الأعظم من عمليات التجارة الدولية بسبب النزعة الاحتكارية لهذه الشركات في مجالات التصنيع والاستخراج والمساندة الخدمية معتمدة على تحكمها الكبير في أغلبية المشروعات الاستثمارية الصادرة والواردة.

كما أوضحت تقارير الأونكتاد والمتضمنة تحليل معطيات أقوى 500 شركة متعددة الجنسية أن الدور القيادي لا يزال إلى جانب الدول المتقدمة وعلى رأسها الو. م. أ، حيث كانت هذه الأخيرة البلد الأم لـ 176 شركة أي 35,2% من الشركات 500 الكبرى، وتوضح قوتها من خلال استحوادها على 47,85% من الإيرادات أي حوالي 6,18 تريليون دولار بعدما كان حجمها 3,97 تريليون سنة 1997، مما يظهر حجم التطور الملفت حيث بلغت نسبة التطور 64,36% ويرجع هذا التطور في حجم الإيرادات إلى كثافة استحواد الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية على الشركات الأجنبية والمحلية مثل الاستحواد على شركة داي وو الكورية عام 1999 من قبل جنرال موتورز. إضافة إلى الوضع الاحتكاري المتميز الذي تحظى به الشركات الأمريكية كالحصول على عقود الإعمار والتصنيع خارج أمريكا.

نفس الشيء بالنسبة للشركات الأوروبية حيث تسيطر الشركات الألمانية، الفرنسية والبريطانية تبعا على التجارة الدولية، بحيث حققت شركات الدول الثلاث إيرادات قدرت بـ 4218 تريليون دولار أي 32,6% من حجم إيرادات الشركات الـ 500 و 68,2% من حجم إيرادات الشركات الأمريكية. كما تستحوذ اليابان على 16% من عدد الشركات متعددة الجنسيات الكبرى في العالم أي حوالي 4334 شركة و 3321 شركة منتسبة، حيث تنشط معظم هذه الشركات في مجال المعدات الكهربائية والالكترونية والسيارات والتتقيب عن البترول. (شهاب، 1996، ص 28). هذه الإحصائيات ما هي إلا دليل واضح على سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على التجارة الدولية، ومن هنا يبرز الأثر الواضح للاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية، كون هذا الأخير هو الأداة التي تطبق من خلالها هذه الشركات سياساتها.

### المحور الثالث: الدراسة القياسية.

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا عدة تقلبات وتطورات تراوحت ما بين الركود والانتعاش، أين مر الاقتصاد الوطني بالنظام الاشتراكي كحاولة من السلطات الوطنية إصلاح الاقتصاد الجزائري، وكنتيجة لفشل هذا النهج تحولت الجزائر إلى اقتصاد السوق وفيه تم تبني برامج التنشيط والتصحيح الهيكلي منتصف التسعينات، وذلك نتاجا لاتفاق الجزائر مع صندوق

النقد الدولي، وتمخض عن ذلك تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية في ظل تحسن أسعار النفط، لتليها جملة من المخططات الخماسية في إطار ما يعرف ببرنامج الإنعاش والنمو الاقتصادي كمحاولة من الجزائر النهوض باقتصادها وتهيئة المناخ الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتحرير تجارتها الدولية بهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتنويع الصادرات خارج المحروقات، وتحويل الجزائر إلى بيئة استثمارية مناسبة للمستثمرين الأجانب، وكنتيجة لذلك شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة ارتفاعا كبيرا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا تحقيق فوائض في الميزان التجاري نتيجة لارتفاع الصادرات مقارنة بالواردات.

وعليه ولمعرفة ما إذا كان هذا الارتفاع في الصادرات هو ناجم عن متدفقات رأس المال الأجنبي لا بد لنا من معرفة درجة الارتباط بين التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك من خلال إجراء دراسة قياسية لتبيين ذلك.

#### أولاً- تحديد متغيرات الدراسة:

سيتم الترميز لمختلف المتغيرات كما يلي:

- ✓ FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ FT: التجارة الدولية معبرا عنها برصيد الميزان التجاري.
- ✓ BLC: ميزان المدفوعات.
- ✓ EXR: سعر الصرف.
- ✓ UNE: البطالة.
- ✓ INF: التضخم.
- ✓ GDP: الناتج الداخلي الخام.
- ✓ INV: الاستثمار المحلي: ممثلا في الفرق بين التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت والاستثمار الأجنبي المباشر.

سيكون نموذجنا على شكل نموذج VAR كما يلي:

$$Y_t = A_1 y_{t-1} + A_2 y_{t-2} + \dots + A_n y_{t-n} + U_t$$

✓ حيث:  $A_i$ : مصفوفة المعاملات.

✓  $U_t$ : الحد العشوائي.

✓ N: عدد فترات التباطؤ الزمني.

✓ T: الزمن.

✓ أي:  $FT = (FDI_t, BLC_t, EXR_t, UNE_t, INF_t, GDP_t, INV_t)$

فيما يلي :  
جدول رقم (1): يوضح تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2014.  
الوحدة: مليون دولار/ %

السنة	FDI	FT	BLC	EXR	UNE	INF	GDP	INV
1990	80	3100	840	12.2	19.8	22.8	62045.1	16653.64
1991	40	4200	500	21.4	20.3	25.5	45715.37	11782.66
1992	30	3200	230	22.78	23	32	48003.3	12966.88
1993	13	2400	-30	24.1	24.4	20.5	49946.46	13475.96
1994	15	-300	-6330	42.9	24.36	29	42542.57	12067.49
1995	25	150	-6330	52.2	28	29.7	41764.05	12143.76
1996	270	4080	2090	56.2	29	18.7	46941.5	11408.75
1997	260	5690	1170	58.4	29.2	5.7	48187.86	10797.58
1998	501	1510	-1790	60.6	28	4.95	48187.78	11906.43
1999	507	3360	-2380	66.7	29.24	2.6	48640.61	11356.49
2000	438	12300	7600	75.26	29.8	0.34	54790.05	10890.72
2001	1108	9610	6200	77.8	27.3	4.2	55180.99	11396.04
2002	1065	6700	3600	76.68	25.7	1.42	57053.03	12881.01
2003	634	11140	7500	77.38	23.7	2.3	68018.6	15712.01
2004	882	14270	9100	72.1	17.7	4	85013.94	19611.42
2005	2108	26810	16940	73.36	15.3	1.64	102339.1	21777.78
2006	1081	34060	17730	72.65	12.3	2.53	117169.3	25062.64
2007	1796	34240	29550	69.36	13.8	3.5	135803.6	33622.01
2008	1662	40600	29550	63.86	11.8	4.4	170989.3	42456
2009	2593	7780	3860	72.62	10.2	5.9	138119.9	50192.38
2010	2746	18200	15300	74.41	10	3.91	161979.4	53321.3
2011	2571	25960	20100	77	10.5	3.9	188681.1	56182.66
2012	1484	20160	10000	77.55	9.7	9.8	204300	773997
2013	1691	10580	180	79.38	9.3	3.2	215400	1384321
2014	1700	5860	1320	98	9.8	2.9	22700	20228

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

1. بنك الجزائر [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz).
2. صندوق النقد الدولي.
3. البنك الدولي.
4. الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار [www.andi.dz](http://www.andi.dz).
5. التقرير العالمي للاستثمار.
6. التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
7. هيئة ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

## ثانيا- إجراء الاختبارات واستخراج النتائج:

1- اختبار الاستقرار: من المعروف أن معظم السلاسل الزمنية تتميز بعدم الاستقرار، و بالتالي لا يمكن إجراء أي اختبار عليها لأننا سوف نحصل على نتائج غير حقيقية وعليه يجب علينا تحويل السلاسل الزمنية غير المستقرة إلى سلاسل زمنية مستقرة سواء كان ذلك باستخدام الفروق من الدرجة الأولى أو الثانية أو من خلال إدخال الوعاريتم عليها وذلك انطلاقاً من طبيعة كل سلسلة، ولدراسة استقرار السلاسل الزمنية نقوم بإجراء اختبار ديكي- فولر الموسع وذلك باستخدام برنامج Eviews8 .

جدول رقم(2): يوضح نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع للحدود المتعلقة بالسلاسل محل الدراسة.

درجة التكمّل $I(D)$	اختبار الفروق الثانية بقاطع واتجاه عم	اختبار الفروق الثانية بقاطع	اختبار الفروق الأولى بقاطع واتجاه عم	اختبار الفروق الأولى بقاطع	اختبار المستوى بقاطع واتجاه عم	اختبار المستوى بقاطع	
$I(1)$	/	/	-5.191099	-5.231567	-2.196202	-2.044140	BLC
$I(1)$	/	/	-2.833546	-3.157402	-1.971956	-1.832967	EXR
$I(1)$	/	/	-5.839274	-5.949712	-2.284266	-1.192799	FDI
$I(1)$	/	/	-5.323719	-5.347840	-2.023770	-1.941663	FT
$I(2)$	-2.964554	-2.738462	-1.134920	-1.857315	-2.070364	-1.683511	GDP
$I(1)$	/	/	-5.150852	-5.164301	-1.676498	-1.472820	INF
$I(0)$	/	/	-	-	-3.586069	-3.120283	INV
$I(1)$	/	/	-3.171227	-3.012023	-2.235409	0.034117	UNE
							القيم الحرجة
	-4.440739	-3.769597	-4.416345	-3.752946	-4.394309	-3.737853	مستوى معنوية 1%
	-3.632896	-3.004861	-3.622033	-2.998064	-3.612199	-2.991878	مستوى معنوية 5%
	-3.254671	-2.642242	-3.248592	-2.638752	-3.243079	-2.635542	مستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على استخدام برنامج Eviews8.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة للسلسلة الأولى والمتعلقة بميزان المدفوعات: نقول أن السلسلة غير مستقرة في المستوى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام أي  $I(0)$ ، بمعنى آخر أن قيمة ديكي فولر بالقيمة المطلقة > القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة وبالتالي تم اعتماد الفروق من الدرجة الأولى فوجد أنها مستقرة، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$ .

- بالنسبة للسلسلة الثانية والمتعلقة بسعر الصرف: فالسلسلة غير مستقرة في المستوى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام أي  $I(0)$  وهذا يعني أن قيمة ديكي فولر بالقيمة المطلقة > القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة ومنه تم اعتماد الفروق من الدرجة الأولى فوجد أنها مستقرة عند درجة معنوية 10% بقاطع بمعنى أنها متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$ .

- بالنسبة للسلسلة الثالثة والتي تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر: فالسلسلة غير مستقرة في المستوى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام أي  $I(0)$  وهذا دليل على أن قيمة ديكي-فولر بالقيمة المطلقة أقل من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة ومنه تم الاعتماد على الفروق من الدرجة الأولى فوجد أنها مستقرة أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$ .

- بالنسبة للسلسلة الرابعة المتمثلة في التجارة الدولية: فهي الأخرى غير مستقرة في المستوى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام  $I(0)$  وهذا معناه أن قيمة ديكي-فولر بالقيمة المطلقة أقل من الجدولية بالقيمة المطلقة ومنه تم اعتماد الفروق من الدرجة الأولى فوجد أن السلسلة مستقرة بمعنى أنها متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$ .

- بالنسبة للسلسلة الخامسة والمتعلقة بالنتائج الداخلي الخام: فهي غير مستقرة في المستوى الفروق من الدرجة الأولى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام لذلك تم اعتماد الفروق من الدرجة الثانية فوجد أنها مستقرة عند مستوى معنوية 10 % بقاطع أي أنها متكاملة من الدرجة الثانية  $I(2)$ .

- بالنسبة للسلسلة رقم 6 الممثلة للتضخم: فهي غير مستقرة في المستوى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام لذلك تم اعتماد الفروق من الدرجة الأولى فوجد أنها مستقرة أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$ .

- بالنسبة للسلسلة السابعة المتعلقة بالاستثمار المحلي: وجد أنها مستقرة في المستوى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 5 و 10 % بالنسبة للقاطع و 10 % بالنسبة للقاطع والاتجاه العام أي  $I(0)$ .

- السلسلة الثامنة والمتعلقة بالبطالة: فهي غير مستقرة في المستوى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام وذلك لأن قيمة ديكي-فولر بالقيمة المطلقة أقل من الجدولية بالقيمة المطلقة ومنه تم اعتماد الفروق من الدرجة الأولى فوجد أنها مستقرة عند مستوى معنوية 5 و 10 % بقاطع، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$ .

2- اختبار درجات الإبطاء الزمني: لاعتماد نموذج VAR لا بد لنا من تحديد درجة التأخر، و هو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(3): يوضح درجة التأخر في السلاسل الزمنية محل الدراسة.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	- 1504.123	NA	7.34e+44	126.0103	126.4030	126.1145
1	- 1331.851	<b>215.3401*</b>	<b>1.20e+41*</b>	<b>116.9876*</b>	<b>120.5218*</b>	<b>117.9252*</b>

- indicates lag order selected by the criterion.

- LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level).

- FPE: Final prediction error.
- AIC: Akaike information criterion.
- SC: Schwarz information criterion.
- HQ:Hannan-Quinn information criterion.

-تحدد العلامة \* القيمة الأقل لدرجة الإبطاء للمقاييس. كل اختبار كان عند مستوى 5%.

-حسب عدد المشاهدات المقدر ب 25 مشاهدة فإننا لم نتجاوز في دراستنا الفترة الواحدة، ومن خلال ملاحظة الجدول رقم 3 فإننا نأخذ درجة التأخر التي تمثل أصغر قيمة في كل مقياس (LR,SC,AIC,FPE,LogL)، وفي هذه الحالة درجة التأخر هي  $p=1$ .

3- اختبار التكامل المشترك: يعتمد اختبار التكامل المشترك على اختبار جذر الوحدة بدرجة أساسية، حيث يمكن تطبيق هذا الاختبار في حال ما إذا كانت السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، وبملاحظة النتائج المحصل عليها من اختبار الاستقرارية فإننا نجد أن كل سلسلة متكاملة من درجة مختلفة، فمنها من هي متكاملة من الدرجة صفر وأخرى من الدرجة الأولى ومنها من هي متكاملة من الدرجة الثانية، وعليه لا يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك في هذه الحالة نظرا لغياب أهم شروط تطبيقه.

4- اختبار السببية: يعتمد هذا الاختبار على التركيز على العلاقة بين المتغيرات، وقصد توضيح هذه العلاقة تمت الاستعانة ببرنامج Eviews8 وكانت النتائج على النحو الآتي:  
جدول رقم (4): يوضح نتائج اختبار السببية المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

	FDI							
FT	↑ 1	FT						
BLC	↑ 1	↙ 1	BLC					
EXR	NON	NON	NON	EXR				
INF	NON	NON	NON	↙ 1	INF			
GDP	↙ 1	↙ 1	↙ 1	NON	NON	GDP		
INV	↙ 1	↙ 1	↙ 1	↙ 1	NON	↗ 1	INV	
UNE	NON	NON	↙ 1	↙ 1	↙ 1	NON	↗ 1	UNE

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews8.

يشير السهم في الجدول إلى اتجاه السببية (سواء كان في اتجاه واحد أو في اتجاهين)، أما عن الرقم الموجود في المربع فهو يدل على فترات الإبطاء، فيما تشير NON إلى عدم وجود علاقة سببية، فمن خلال اختبار السببية لجرانجر تبين لنا ما يلي:

- وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في اتجاه واحد، أي أن التجارة الدولية تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر.

- وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في اتجاه واحد، أي من ميزان المدفوعات نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعني أن ميزان المدفوعات يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

- وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتاج المحلي الإجمالي في اتجاه واحد، من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا معناه أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي.

- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، أي من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاستثمار المحلي، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في الاستثمار المحلي.

- وجود علاقة سببية بين التجارة الدولية وميزان المدفوعات في اتجاه واحد، أي من التجارة الدولية نحو ميزان المدفوعات، أي أن التجارة الدولية تؤثر على ميزان المدفوعات.

- وجود علاقة سببية بين التجارة الدولية والناتج المحلي الإجمالي في اتجاه واحد، أي من التجارة الدولية نحو الناتج المحلي الإجمالي، أي أن التجارة الدولية تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي.

- وجود علاقة سببية بين ميزان المدفوعات والناتج المحلي الإجمالي في اتجاه واحد، أي من ميزان المدفوعات نحو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا معناه أن ميزان المدفوعات يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي.

- وجود علاقة سببية بين ميزان المدفوعات والبطالة في اتجاه واحد، أي من ميزان المدفوعات نحو البطالة، وهذا يعني أن ميزان المدفوعات يؤثر على البطالة.

- وجود علاقة سببية بين سعر الصرف والتضخم في اتجاه واحد، من سعر الصرف نحو التضخم، وهذا معناه أن سعر الصرف يؤثر على التضخم.

- وجود علاقة سببية بين سعر الصرف والاستثمار المحلي في اتجاه واحد، من الاستثمار المحلي نحو سعر الصرف، وهذا معناه أن الاستثمار المحلي يؤثر في سعر الصرف.

- وجود علاقة سببية بين سعر الصرف والبطالة في اتجاه واحد، أي من سعر الصرف نحو البطالة، وهذا معناه أن سعر الصرف يؤثر على البطالة.

- وجود علاقة سببية بين التضخم والبطالة في اتجاه واحد، أي من التضخم نحو البطالة، وهذا معناه أن التضخم يؤثر في البطالة.
- وجود علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي في اتجاهين، أي من الناتج المحلي الإجمالي نحو الاستثمار المحلي ومن الاستثمار المحلي نحو الناتج المحلي الإجمالي، أي أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر ويتأثر بالاستثمار المحلي.
- وجود علاقة سببية بين الاستثمار المحلي والبطالة في اتجاه واحد، أي من البطالة نحو الاستثمار المحلي، وهذا معناه أن البطالة تؤثر على الاستثمار المحلي.

$$\begin{aligned}
 Ft = & 0.598 * blc (-1) - 1.032 * blc (-2) + 689.777 * exr (-1) - 103.293 * exr (-2) - \\
 & [1.17274] \quad [-1.97131] \quad [1.65757] \quad [-0.27371] \\
 & 1.633 * fdi (-1) - 13.051 * fdi (-2) - 0.978 * ft (-1) + 1.054 * ft (-2) \\
 & [-0.27665] \quad [-2.30028] \quad [-1.56749] \quad [2.74761] \\
 & + 0.028 * gdp (-1) - 0.376 * gdp (-2) - 832.987 * inf (-1) + 52.072 * inf (-2) + \\
 & [0.16200] \quad [-1.26769] \quad [-2.67449] \quad [0.27649] \\
 & 0.006 * inv (-1) - 0.047 * inv (-2) - 1093.576 * une (-1) - 3438.616 * une \\
 & (-2) \\
 & [0.30228] \quad [-1.75450] \quad [-2.01135] \quad [-2.72061] \\
 & +124887.4 \\
 & [3.64893]
 \end{aligned}$$

نقوم فيما يلي باستعراض معادلة كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية.

#### أ- المعادلة الخاصة بالتجارة الدولية:

من الناحية الإحصائية نجد أن معامل التحديد  $Adj.R. \text{ squared} = 0.94$ ، أي أن المتغيرات المعتمدة هي متغيرات مفسرة للتجارة الدولية. كما أن قيمة فيشر المحسوبة أكبر من الجدولية الأمر الذي يدل على أن المعلمات معنوية وهذا بصفة مجمعة.

نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين معلمات التجارة الدولية وقيمتها في التأخر الأول، أما بالنسبة للتأخر الثاني فالعلاقة طردية، كما أن قيمة الثابت موجبة وهو ما يمثل قيمة ابتدائية للتجارة الدولية في ظل غياب مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة لميزان المدفوعات فنجد أنه يبدي تأثيراً طردياً في التأخر الأول، أما في التأخر الثاني فهو يبدي تأثيراً سلبياً وبالتالي وجود علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات والتجارة الدولية، أي أن ميزان المدفوعات يؤثر إيجاباً على التجارة الدولية في البداية إلا أنه يحدث تأثيراً سلبياً عليها في التأخر الثاني، كما نلاحظ أن تأثير كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة على التجارة الدولية يكون عكسياً في الفترتين الأولى والثانية، أما

بالنسبة لسعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي فنجد أن تأثيرها يكون إيجابيا على التجارة الدولية في التأخر الأول، ثم يكون تأثيرها سلبيا في التأخر الثاني. أما عن التضخم فهو يبدي تأثيرا سلبيا في الفترة الأولى، ثم يكون تأثيره إيجابيا في الفترة الثانية.

ب- المعادلة الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر:

$$\begin{aligned} \text{Fdi} = & 0.016 * \text{blc} (-1) - 0.062 * \text{blc} (-2) + 20.157 * \text{exr} (-1) - 28.869 * \text{exr} (-2) + \\ & [0.20471] \quad [-0.76039] \quad [0.30932] \quad [-0.48853] \\ & 0.231 * \text{fdi} (-1) + 0.725 * \text{fdi} (-2) + 0.017 * \text{ft} (-1) + 0.066 * \text{ft} (-2) \\ & [0.25040] \quad [0.81692] \quad [0.17546] \quad [1.11158] \\ & + 0.008 * \text{gdp} (-1) - 0.013 * \text{gdp} (-2) - 5.608 * \text{inf} (-1) + 5.247 * \text{inf} (-2) - \\ & [0.29775] \quad [-0.29492] \quad [-0.11500] \quad [0.17793] \\ & 2.57 * \text{inv} (-1) + 0.001 * \text{inv} (-2) - 62.527 * \text{une} (-1) + 88.825 * \text{une} (-2) \\ & [0.00754] \quad [0.29636] \quad [-0.73440] \quad [0.44879] \\ & -305.877 \\ & [-0.05707] \\ \text{Adj.R. squared} = & 0.75 \quad \text{F-statistic} = 5.255433 \quad \text{n} = 24 \end{aligned}$$

نفس التفسير لكنه يخص هذه المرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

5 - تحليل التباين في نموذج VAR: يفيد تحليل التباين في نموذج VAR في قياس مدى

العلاقة التبادلية بين المتغيرات الداخلة في النموذج، من خلال ما يفسره كل متغير من تباين المتغير الآخر، أي يوضح العلاقة بين المتغيرات وتأثير كل منها على الآخر.

أ- تحليل التباين الخاص بالتجارة الدولية:

جدول رقم (5): يوضح تباين التجارة الدولية.

Period	INV	INF	GDP	FT	FDI	EXR	BLC
1	3.063705	3.756808	63.07160	30.10789	0.000000	0.000000	0.000000
2	20.70959	1.884078	41.72159	17.78380	11.04414	5.366724	1.490072
3	29.73909	1.538618	26.21704	21.43850	5.482300	10.96720	4.617240
4	93.28851	0.161019	2.363711	2.108054	0.632275	1.019176	0.427256
5	97.79490	0.072377	0.429200	0.731391	0.345428	0.431055	0.195649
6	88.58385	0.582480	0.365392	5.302295	3.331373	1.282414	0.552192
7	96.66908	0.115191	0.103543	2.001855	0.800508	0.213013	0.096807
8	97.67525	0.087766	0.024992	0.632090	0.951215	0.424464	0.204219
9	87.42570	0.334973	0.139480	5.175933	5.890616	0.706806	0.326497
10	96.90092	0.054351	0.032881	1.635552	1.069749	0.204175	0.102370

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews8.

من خلال الجدول يمكن أن نلاحظ أن تأثير كل من ميزان المدفوعات وسعر الصرف والتضخم على التجارة الدولية يبقى ضعيفا، في حين نلاحظ أن تأثير الاستثمار المحلي كان ضعيفا خلال

الفترة الثلاث الأولى ليعرف بعدها ارتفاعا كبيرا وصل حتى 97 في المئة، وما هذا إلا دليل واضح على أن الاستثمار المحلي هو الأساس الذي يجب أن تعتمد عليه الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني والرقي بالتجارة الدولية الجزائرية من خلال ترقية المنتج المحلي والعمل على دعم المستثمر المحلي، كما يمكن أن نلاحظ أن تأثير الناتج المحلي الإجمالي كان كبيرا خلال الفترات الثلاث الأولى ليعرف بعد ذلك انخفاضا كبيرا، أما فيما يخص تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية فنلاحظ أنه معدوم في الفترة الأولى ثم ارتفع بعد ذلك إلى 11 في المئة ليعاود الانخفاض إلى ما دون 1 في المئة.

**ب- تحليل التباين الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر:**  
جدول رقم(6): يوضح تباين الاستثمار الأجنبي المباشر.

Period	INV	INF	GDP	FT	FDI	EXR	BLC
1	83.45593	0.257740	1.766210	0.430254	14.08986	0.000000	0.000000
2	73.72338	0.788681	7.700921	4.747388	11.89561	0.883648	0.260371
3	61.09797	0.740750	13.26508	9.146596	8.377373	5.218690	2.153542
4	54.36042	0.814870	17.04936	14.10901	5.960459	5.320926	2.384962
5	57.35014	0.557763	17.16005	12.86118	5.035111	4.828712	2.207047
6	93.92630	0.109701	2.347275	1.738706	0.929536	0.651090	0.297394
7	93.23352	0.436666	1.032508	2.195602	1.856216	0.875867	0.369621
8	87.21465	0.579946	0.706826	6.680037	3.640174	0.846741	0.331628
9	97.95929	0.073328	0.089588	0.984940	0.498697	0.265581	0.128572
10	94.52541	0.159498	0.069123	1.721124	2.720057	0.541978	0.262814

**المصدر:** تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews8.

من خلال الجدول رقم 6 نلاحظ أن تأثير الاستثمار المحلي على الاستثمار الأجنبي المباشر كبير جدا، حيث وصل إلى 97 في المئة، وما هذا إلا دليل واضح على أن الاستثمار المحلي يلعب دورا كبيرا في استقطاب رأس المال الأجنبي، أما عن تأثير باقي المتغيرات فيبقى ضعيفا جدا خاصة بالنسبة للتجارة الدولية، حيث لم تتجاوز نسبة تأثيرها 14 في المئة وذلك بسبب أن التجارة الدولية الجزائرية هي تجارة أحادية التصدير، وتشمل جانب المحروقات فقط لذلك نجد أن تأثيرها على الاستثمار الأجنبي ضعيف جدا.

#### الخاتمة:

تزايد دور وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة محركة للنمو وكوسيلة تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات لتكريس مفهوم العولمة في الدول النامية، وكأداة للسيطرة على حركة التجارة الدولية التي كانت السبب في توسع حركة رأس المال الدولي وانتقاله بين الدول سيما في فترة بعد الحربين

العالميتين، أين شهدت التجارة الدولية توسعا ونموا كبيرين نتج عنها نمو حركة رأس المال الدولي، الذي أصبح المحرك الأساسي للنمو في كافة الأقطار خاصة النامية منها عن طريق دفع عجلة التنمية وتنويع التجارة الدولية لهذه البلدان.

على ضوء الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن العلاقة بين التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تكون تكاملية في كثير من الأحيان إلا أنها يمكن أن تكون إحلالية فيما يتعلق مثلا بالصناعات عدوة البيئة أو ما تسمى بالصناعات الملوثة للبيئة.

- هناك العديد من المؤشرات التي يأخذها المستثمر بالحسبان قبل إقباله على الاستثمار في بلد معين، فمنها السياسية ومنها الاقتصادية والقانونية.

- هناك علاقة تأثير متبادل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، فكما عرفت الأخيرة راجا انعكس ذلك إيجابا على الاستثمار الأجنبي والعكس.

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية في الجزائر لكن بشكل سلبي، إذ من المعروف أن معظم الاستثمارات الداخلة إلى الجزائر هي استثمارات نفطية أو استثمارات في مجال الخدمات، وعليه فهذه الاستثمارات لا تمس الجانب الإنتاجي الذي يمثل الأساس للنهوض بأي اقتصاد، فدون إنتاج لا وجود للصادرات، وعدم وجود صادرات معناه ركود التجارة الدولية الجزائرية، وعليه فالاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلبا على التجارة الدولية للجزائر وليس إيجابا، كما أن الجزائر أحادية التصدير فلا يمكن لنا القول بأن المستثمر الأجنبي يأتي إلى الجزائر بسبب التنوع في هيكل تجارتها الدولية إنما لاستنزاف ما تمتلكه الجزائر من ثروات لصالح بلدان هذه الشركات.

قائمة المراجع:

أولا - المراجع باللغة العربية:

- حسين الأسرج. (ديسمبر 2005)، الاستثمار الأجنبي المباشر 'اتجاهات ومفاهيم'، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، عدد 03، الكويت.

- عبد السلام أبو قحف. (1989)، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، ج 4، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.

- ميرونوف. (1986)، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات، ترجمة: علي تقي عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية.

- هناء عبد الغفار. (2002)، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية- الصين نموذجا-، بيت الحكمة، ط1، بغداد، العراق.

- حسان خضر.(2004)،الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا-، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العام 3، الكويت.
- عبد المطلب عبد الحميد.(2006)، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- عبد السلام أبو قحف.(1993)، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- تومي صالح.(2002)، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المنامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- مجدي محمود شهاب.(1996)،الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- بنك الجزائر [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)
- صندوق النقد الدولي.
- البنك الدولي.
- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار [www.andi.dz](http://www.andi.dz)
- التقرير العالمي للاستثمار.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- هيئة ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
- ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:
- Unectad,worldinvestmentreport (1999) , NEW YORK , U.S.A, (2000).
- Peter H, inderetthemas,pugel.(1996), Economieinternationale, 10<sup>e</sup> edition, Economica, Paris.
- Chen and Edcard k,y.(1983), multinational corporations technologies and employment, Mac Milan•Italy.
- Kurt Perderson.(2001),the electric paradigm : a new deal ?, Aarhus school of business ,Danemark.
- Pavidapamonond.(2001),the making of thai multinationals : comparative study of the growth and internationalization process of Thailand's charoenpokphand and sianciment groups, journal of Asian business•vol 17, N°3 .